الـــولايـــات المـتحـــدة واوربـــا وتـــطـــويـــر الـــشرق الاوســط

*هو برت فيدرين

ومن جانب آخر فان بواعث الشك والارتباك لم تزل. ففي البداية ومن دون الرجوع إلى الجهود التي بذلت في العالم العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين بهدف التطوير اصبح بامكاننا الآن ان نلاحظ عدة تطورات في هذه الايام، من المغرب وحتى دول الخليج. تلك التطورات التي لا تمت إلى المقترحات والايعازات الامريكية بصلة والتي تتوافق بصورة غير مباشرة مع حالة الغليان ونفاذ الصبر في الاوساط العربية.

اما وضع افغانستان فلا يمكن مقارنته مع الشرق الاوسط لانها ستكون رؤية سطحية، لأن اجراء الانتخابات أمر سهل وذو تدابير ميسورة نوعاً ما ويرتبط ذلك ايضاً برغبة الجماهير المندفعة. ولكن العوائق تبرز للعيان عند محاولة ترسيخ الثقافة الديمقراطية واحترام الاقليات. ولهذا السبب نلاحظ استمرار الاحتجاجات على خطابات بوش المطمئنة لأنه ومن المبكر جداً الصراخ بكلمة "النصر".

ويبقى الفرق كبيراً بين اقامة الديمقراطية وانعاشها. وبالامكان القول ان كل السياقات لم تدر بالطريقة المثالية: ففي الشرق الاوسط لم يمنح اريل شارون ولا حتى بوش حتى الآن أي امل سياسي لمحمود عباس في مسألة الانسحاب من غزة؛ ولم يتم التوصل في العراق إلى أي ضمانات دستورية لمصلحة السنة او الشيعة، وحتى مشكلة كركوك فانها لم تحسم حتى الآن. ولا احد يعلم كيف ستسير الامور في لبنان. ناهيك عن الازمة الايرانية التي بدأت ترتسم جانباً.

> عندما قدم جورج بوش مشروع "تطوير الشرق الاوسط" في بداية عام ٢٠٠٤، لم تتمكن في حينها اوربا من اخفاء توجسها. وسواء أكانت على حق ام لم تكن ، فان للولايات المتحدة القدرة على تغيير واقع الحال. وعلى اية حال فانها قد باشرت فعلاً تغيير الشرق الاوسط.

ان التغييرات التي تحدث في كل مكان وبالتحديد في العالم الاسلامي هي ليست الا تغييرات شكلية. وتخشى امريكا ان تؤدي الانتخابات الحرة إلى ايصال الجانب الاسلامي إلى السلطة، وحينها لن تكون مستعدة لتحمل العواقب.

واضافة لكل هذا هناك حالة تشكك من جانب البلدان الاوروبية حيث نلمس نوعاً من السخط ضد الفكرة القائلة: "سيطلق بوش العنان لتطور سياسي واعد. إلا ان من المتناقضات ان يبدأ هذا التطور من خلال تبريراته الكاذبة وسلوكياته القاسية".

وعلى المستوى الخاص، يمكن اتهام نزعة التحول الامريكية بالاندفاع وعدم اتخاذها جانب التحفظ في محاولة تغيير البناء السياسي للحكومات المتسلطة.

وبعد كل ذلك فان الوضع الحالي للشرق الاوسط اصبح تابعاً للولايات المتحدة ولهذياناتها السياسية خلال السنوات العشر الاخيرة، كما ان الارتباط بين الشرق الاوسط وامريكا اصبح اقوى من ارتباط اوربا بامريكا.

وان اعتمدنا على السنوات الاخيرة، فانه ومن دون شك قد مضى وقت طويل على وجود الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وقد اصبح الغضب العربي اقل نفعاً لمصلحة الانظمة المعادية للغرب. ولم يمض وقت طويل على ترحيب امريكا بالمصالحة مع اسلاميي الجزائر، إلا ان المشاكل تحل بسهولة وذلك بسبب تنوع العقبات.

ففي عام ١٩٧٩ اعتقد جيمي كارتر: "ان الديمقراطية ستنبثق مع سقوط شاه ايران". إلا ان موقف اوربا في تلك اللحظة كان التحفظ النابع من الخبرة السياسيةولهذا لم تبد أي عاطفة مع "الدكتاتورية" المترسخة.

وعلى الرغم من كل الاعتراضات على سياسة بوش التبشيرية، سيكون من العبث انكار ان هنالك شيئاً ما سيحدث على الساحة.

ولكن هل يعتمد هذا على جورج بوش بنفسه او على خطاباته المنمقة؟ او على الاثر المروع للقوة الامريكية على بعض الانظمة التي اتخذت بوجهها جانب الدفاع؟ او على التيارات والحركات العميقة من بين الشعوب العربية التي تم عزلها عن التقدم ولكنها نهضت من خلال ما يتم عرضه عن طريق وسائل الاعلام او الانترنيت؟ او ربما بتأثير بعض القادة العرب او المفكرين المجردين الذين هيأوا الارضية المناسبة؟ ان الاختلاف الجوهري ليس بين الذين يؤيدون الديمقراطية في العالم العربي والذين هم ضد ذلك.

ومن يمكنه ان يكون ضد ذلك؟!

ان الاختلاف يكمن بين الذين يعتبرونها مهمة سهلة، نهجاً يمكن بواسطته انتقاد الدبلوماسية الاوربية، وافتعال الاعذار المماطلة لتأخير انشاء الدولة الفلسطينية الضرورية؛ والجانب الآخر هو المطلع على خطورة المهمة، ويعتبرها كالألتزام الطويل الامد وكمسؤولية جدية، وينظر اليها كصيرورة مستحبة ولكن محفوفة بمخاطر جمة، وانها ستنتشر بنطاق واسع ولهذا يجب السيطرة عليها بصلابة وبتحفظ من ناحية النظام والاسلوب.ونستنتج من ذلك ان من الواجب علينا نحن الاوربيين اخذ الدور الملقى على عاتقنا والمناسب لنا مع الشعب الامريكي وربما اكثر من ذلك وليس فقط كمتفرج او معلق، وان نستغل الفرص التي اخذت تعرضها علينا نزعات بوش.

وعلى الرغم من الشوائب والعيوب يجب ان نفرض انفسنا بالاعتماد على الباع السياسي ومعرفتنا العتيدة لهذه البلدان وان نلجأ إلى كل الوسائل لأنها اصبحت مسألة حاسمة بالنسبة لأوربا.

وهذا يؤكد ان الامريكيين ونحن "الاوربيين" ننطلق من مطاليب وآمال العرب، الحكومية والشعبية، وعلى الدوام كانت لدينا الفكرة ان العرب هم بانفسهم سيكونون المؤسسين او المدمرين للتطور او للتوجه نحو الديمقراطية.

وان كل هذه الخطوات ستتم بروح اخوية من دون "دوغماتية" غربية، وإلا لن يكون ذلك إلا كموجة استعمار اقتصادي او اكثر من ذلك الذي سيؤدي إلى خيبة كبيرة للآمال.

*وزير خارجية سابق

عن: مجلة اللوموند

ترجمة: منذر مظفر المدفعي

هل يشكل هذا مرحلة جديدة بالنسبة للنفط؟

بقلم: روبرت ساموئيلسون

المسالة المثيرة بشأن بلوغ سعر النفط ٦٠ دولاراً للبرميل هي ان كان هذا يشير الى مرحلة جديدة في الاقتصاد وسياسة الطاقة. ولصياغة المسألة بشكل اكثر دقة: هل دخلنا في مرحلة، نتيجة استمرار الطلب القوي وقلة العرض المستعصية، تكون فيها الاسعار دائمة الارتفاع؟ اننا لا نعلم، ولكن قد يكون الجواب"نعم" لسبب واحد في الاقل: الصين.

يبلغ استهلاك امريكا ٢١ مليون برميل في اليوم تقريبا، وهو ما يشكل ربع الاستهلاك العالمي البالغ ٨٤ مليون برميل في اليوم، كما تقول منظمة الطاقة الدولية. و لكن الصين هي الان الثاني باستهلاكها البالغ ٦,٤ مليون برميل في اليوم، ويمكن ان يتضاعف طلبها عام ٢٠٢٠، حسب ما قاله مختلف الخبراء في المؤتمر الذي عقد من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية والدراسات الدولية في واشنطن الاسبوع الماضي. اضافة الى ذلك، ستستورد الصين الجزء الاعظم من احتياجاتها؛ يبلغ انتاجها المحلي ٣,٥ مليون برميل في اليوم بشكل ثابت. ليس من الواضح كم سيحفز الطلب الاضافي للصين- والبلدان النامية الاخرى، خصوصا الهند- من انتاج اضافي للنفط. تعاني الاسواق النفطية تحولات زلزالية. فلغاية ١٩٧٤ كانت الولايات المتحدة اكبر منتج للنفط. كان العرض وافراً؛ فحافظت امريكا على اسعار نفطها، كما بين دانيل يركين في كتابه عام ١٩٩١"الجائزة". بوجود فائض القدرة في الانتاج قامت لجنة تكساس لسكك الحديد بتحديد الانتاج لغرض جعل الاسعار مستقرة في الوقت الذي تتم فيه المحافظة على " الاحتياط الاستراتيجي" لأوقات الازمات، كما كتب يركينز في عام ١٩٧١ سمحت اللجنة بالإنتاج بأقصى طاقة لتلبية الطلب المتزايد. تلاشى فائض امريكا من النفط. وارتفعت الاسعار في جميع ارجاء العالم، واصبحت اوبك اكثر قوة.

ويمكن ان نكون الان في نقطة مشابهة، حيث النظام النفطي العالمي يتغير بشكل درامي. وبالتأكيد فانه على المدى القريب يكون الوضع هكذا. فمنذ عام ١٩٩١ لغاية ١٩٩٩ ارتفع الطلب العالمي على النفط سنويا بمقدار مليون برميل في اليوم، كما قال كاي كاروسو، مدير ادارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الى مؤتمر مركز الدراسات للاستراتيجية والدراسات الدولية. ولكن في ٢٠٠٤ قفز الطلب بشكل غير متوقع الى ٢,٧ مليون برميل في اليوم. والزيادة الثالثة جاءت من الصين، وقسم كبير من ذلك عكس نقصاً في الطاقة. بسبب عدم قدرتها على الحصول على طاقة كهربائية مضمونة ، قامت المعامل بنصب مولداتها الخاصة. تستخدم محطات الصين لإنتاج الطاقة عادة الفحم، ولكن المولدات الجديدة كانت تستخدم وقود الديزل المستورد. تمكنت الصين من تحل هذه المشكلة عن طريق بناء المزيد من محطات الطاقة وتسهيل الاختناقات التي تعيق شحنات الفحم. ولكن ما زالت هنالك مصادر جديدة من الطلب على النفط. تمتلك الصين الان ما يقارب ٢٠ مليون سيارة وشاحنة، كما يقول مستشار الطاقة جيمس دورينا؛ وخلال عام ٢٠٢٠ قد يصبح العدد ١٢٠ مليون. (كان لدى الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ ما يقارب ٢٣٠ مليون سيارة و فان و شاحنة). ان الطلب العالي على النفط قد انهك نظام الانتاج العالمي ليصل الى حدوده القصوى. كما ان الاحتياط البالغ ١,٥ مليون برميل في اليوم هو الادنى منذ ٣٠ عاماً، كما يقول فرانك فيراسترو من مركز الدراسات للاستراتيجية والدراسات الدولية. غالبيتها تقع في العربية السعودية. تعكس الاسعار المرتفعة جزئيا الخوف من المزيد من الانقطاعات الحاصلة في العرض-من قبل الارهاب، الحرب، الاضطرابات السياسية، الجو او الحوادث. نظريا، ينبغي ان تكون الاسعار العالية قادرة جزئيا على تصحيح نفسها. فهي ينبغي لها ان تخفف من الطلب وتشجع على العرض. ولكن النظرية يجب دوما ان تنقح طبقا للحقائق الجديدة. هنا، الحالتان موجودتان. احداهما هو انه في الاقطار الغنية-ابرزها الولايات المتحدة- يسهل ارتفاع المدخولات عملية تحمل اسعار اعلى للطاقة. في الشهر الماضي، كان طلب امريكا على النفط في الحقيقة اكثر بنسبة ٢٪ من السنة الماضية(ونعم، معدلة طبقا للتضخم، فان اسعار البنزين ما زالت تقريبا ثلثا دون المستويات التي وصلتها عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١). الحقيقة الثانية ان شركات النفط الكبرى تبدو اقل رغبة او قدرة على العثور على نفط جديد. تبين دراسة من قبل (credit suisse first boston)ان الشركات الكبرى قد استبدلت اكثر من نصف احتياطاتها النفطية المستنفذة بشراء احتياطيات من الشركات الاخرى او اعادت تقييم الاحتياطيات الموجودة. في عام ١٩٩٠ استبدلت الشركات ثلثي الاحتياطيات باكتشافات جديدة. ان الكفاءة المتدنية قد تعكس جزئيا حقيقة ان ٧٢٪ من الاحتياطيات النفطية العالمية واقعة تحت سيطرة الشركات النفطية المملوكة من قبل الدولة، كما يقول فيراسترو. غالبا ما تستطيع الشركات الخاصة ان تحصل عل امتيازات التنقيب بشروط تتضمن المجازفة بالقليل من الارباح. كل شيء يمكن الان ان يحدث للنفط. فالأسعار يمكن ان تنخفض لو ان المخاوف المباشرة التي وراء عمليات الشراء هذه الايام لم تتحقق. ولكن الاتجاه على المدى البعيد لا يبشر بالخير. فالطلب العالمي يرتفع بشكل عنيد؛ والعرض العالمي يبدو اقل توسعا. يبقى الاقتصاد العالمي رهينة للوقود غير المضمون او المرتفع الثمن. وقد تصبح الدول المنتجة اكثر قوة، والبلدان المستهلكة اكثر ضعفا. وقد يكون هنالك المزيد من التنافس بين الامم للحصول على عقود تجهيز طويلة الامد. فالصين قد ابرمت بعضا من هذه العقود. ان الرسالة بالنسبة الى الامريكان سهلة. نحن نستورد ما يقارب ٦٠٪ من نفطنا. ولا نتمكن من الغاء الاستيرادات في أي وقت فجأة، و لكننا نستطيع ان نحد منها عن طريق المزيد من الانتاج المحلي والمزيد من الاقتصاد (يعني ضرائب اعلى، مواصفات بنزين اكثر صرامة، سيارات اصغر والمزيد من المكائن الهجينة). وهذا يمكن ان يقلل من ضعفنا الذاتي ويخفف من الضغوط على بقية العالم. ان النقاش الذي يطالب بمزيد من الانتاج مقابل المزيد من الاقتصاد هو امر خاطىء. نحن بحاج الى الاثنين.

ترجمة: فاروق السعد

عن: الواشنطن بوست

انقاذ معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية

*بقلم جيمي كارتر

تم تعيين موعد للمحادثات المتجددة حول معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (ان بي تي) في شهرمايس، مع ان الولايات المتحدة والقوى النووية الاخرى تبدوان غير مكترثتين بمصير تلك المعاهدة.انه امر ملفت للنظر.اذا ما ناقشنا قضية اضافة دول مثل ايران وكوريا الشمالية على انها دول تمتلك برامج اسلحة نووية او انها في طريقها لامتلاك تلك البرامج.

لقد حذر تقرير صادر عن الامم المتحدة،بشكل خطير" من اننا على حافة الوصول الى نقطة سيصبح فيها من الصعب تجنب تهاوي نظام منع انتشار الاسلحة النووية مما يؤدي الى توسعها بشكل رهيب.

ان مجموعة من " الدول المتوسطية" لديها هدف بسيط" هو ممارسة او تطبيق التاثير السياسي على الدول النووية من اجل اتخاذ الحد الادنى من إجراءات الحظر في سبيل انقاذ معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية في عام ٢٠٠٥ ".

لقد صوتت في العام الماضي مجموعة من الدول القادرة على الانتاج النووي وتشمل: البرازيل ومصر وايرلندا والمكسيك ونيوزلندا وجنوب افريقيا والسويد واعضاء الناتو الثمانية لقد صوتوا جميعا مع قرار برنامج جديد يدعو الى تنفيذ الالتزامات بمعاهدة(ان بي تي) المقررة اصلا.

ولكن الشيء المأساوي في هذا الامر ، ان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد صوتت ضد القرار. لقد فشلت اللجنة المختصة المسؤولة عن المحادثات في انجاز اجندتها، بسبب الانقسامات الحادة بين الدول النووية التي رفضت ان تفي بالتزاماتها في نزع الاسلحة النووية ومنع انتشارها، كما تضمن المعاهدة الالتزام او احترام هذه العهود ومناقشة وتقييم الترسانة النووية الاسرائيلية.

الى حد هذا الوقت كان الرؤساء الاميركان منذ عهد ايزنهاور يكافحون من اجل حصر وتقليص الترسانة النووية ، لقد تفاوتوا في بذل تلك الجهود .وبقدر علمي لاتوجد جهود حالية من قبل أي من القوى النووية للقيام بهذه الاهداف الحساسة.

ان الولايات المتحدة هي المذنب الرئيسي في اضعاف معاهدة(ان بي تي) .وان الزعماء الاميركان لم يلغوا وضع القيود في المعاهدة الحالية، بل هم اكدوا الخطط على اختبار وتطوير اسلحة جديدة كالصواخ البالستية المضادة،وخارقات الحصون وربما بعض القنابل (الصغيرة) الجديدة بينما يواصلون الادعاء بحماية العالم من تهديدات نشر الاسلحة النووية في العراق وليبيا وايران وكوريا الشمالية.وهم ايضا الغوا التزامات سابقة ،وهم الان من يهدد باستعمال الاسلحة النووية ضد دول اخرى غير نووية.

هنا بعض الاجراءات التصحيحية:

❖ان الولايات المتحدة بحاجة الى مناقشة القضايا النووية العالقة مع روسيا والتاكيد على الاجراءات نفسها في الشفافية، والتحقيق في الانقسامات حول السيطرة على الاسلحة النووية السابقة ونزع الاسلحة ذات الترسانات الضخمة والتي لا تزال ضمن حالة الانذار القصوى، كما كان الوضع عليه خلال الفترات الخطرة في زمن الحرب الباردة. ربما يمكن ان نخفف من الانتشار النووي الاكبر في العالم عبر تأمين الترسانة الروسية.

❖ يجب على الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم ان تأخذ زمام المبادرة في هذه القضية بينما يجب على جميع الدول ان تتجنب استعمالها.

❖ان حلف الناتو بحاجة الى الغاء التأكيد على دور الاسلحة النووية ووضع نهاية لمسالة نشرها في غرب اوربا ، ان حلف الناتو لايزال يحتفظ بتلك الترسانات والسياسات نفسها حتى عندما قسم الجدار الحديدي قارته ، رغم توسعه شرقا.

❖يجب الالتزام بمعاهده.. منع الاختبارات النووية الشاملة ،مع ان الولايات المتحدة تتحرك عكس ذلك ، وان ميزان الادارة لعام ٢٠٠٥ يشير ولأول مره الى قائمه من السيناريوهات الاختبارية ، وان ثمة دولا تنتظر اتخاذ مثل هذا الاجراء.

❖ان الولايات المتحدة يجب ان تدعم معاهده المواد التي تدخل في صناعة الصواريخ لغرض منع تصنيع ونقل اليورانيوم والبلاتونيوم العالي التخصيب.

❖ تقليص تطوير منظومة الولايات المتحدة في الردع الصاروخي والتي تستهلك الكثير من المصادر ،بينما نحن نخرق الالتزام بصناعة الصواريخ البالستية المضادة من دون ان نوجد البديل الفعال .

❖ العمل على ان الانتشار النووي في الشرق الاوسط ،يعتبر مصدراً متزايدا في عدم استقراره. ان ايران تكرر اخفاء نيتها في تخصيب اليورانيوم ، بينما تواصل الادعاء بان نشاطاتها في هذا المجال مخصصة للاغراض السلمية فقط.

لقد طرح هذا التفسير فيما مضى من قبل الهند والباكستان وكوريا الشمالية ،وانتهي الى الحصول على البرامج النووية في تلك الدول الثلاث. يجب على ايران ان تدعى الى الالتزام بوعودها تحت مظلة معاهدة منع الانتشار النووي وفي الوقت نفسه نحن نفشل بالاقرار بان حالة اسرائيل النووية تدفع بايران وسوريا ومصر ودول اخرى الى الالتحاق بمجموعة الدول النووية. ثمه اسئلة مهمة سيعلم العالم اجوبتها خلال مؤتمر مايس.

*(الرئيس السابق ومؤسس مركز كارتر التابع لولاية اطلنطا)

ترجمة :مفيد وحيد الصافي

عن :الواشنطن بوست